برشلونة – اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: نظرة عامة يومية على جلسات GAC
الأحد، الموافق 21 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 - من الساعة 10:30 ص إلى 10:45 ص بتوقيت وسط أوروبا الصيفي
ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

سيدة غير معروفة: هل تحدثت آشلي إليك [غير مسموع]؟ حسنًا، أردت فقط أن أتأكد.

منال إسماعيل: هلا تفضلتم بالجلوس في مقاعدكم؟ سوف نبدأ في غضون دقيقة فقط. شكرًا.

شخص غير محدد: إذن من لدينا هنا؟ [كريستن] [غير مسموع].

منال إسماعيل: إذن، مع انضمام المتحدثين إلى اللجنة، ربما يمكننا البدء سريعًا بنظرة عامة على جلسات اليوم وقبل هذا، اسمحوا لي بأن أذكركم بأن تأخذوا الشرائط الصفراء إذا لم تكونوا قد أخذتموها من قبل من خلف القاعة لدى موظفي دعم اللجنة الاستشارية الحكومية لتتمكنوا من الانضمام بسهولة إلى اجتماع ممثلي الحكومات رفيعي المستوى غدًا. لذا من فضلكم، إذا لم تكونوا قد فعلتم ذلك، تأكدوا من اختيار شرائطكم الصفراء. الميكروفون لك، توم، تفضل.

توم ديل: شكرًا لكِ منال. ستتناول الجلستان التاليتان بعد هذا بعض جوانب العمل المتفرقة لكن المتصلة بشأن القانون العام لحماية البيانات وامتثال نظام WHOIS، الجلسة الأولى ستتناول، من بين أمور أخرى، تقرير عملية وضع السياسات المعجّلة ومشاركة GAC. وستتناول الجلسة بعد ذلك الحوار مع بعض الأعضاء من دائرتين ضمن المنظمة الداعمة للاسماء العامة، وهما دائرة الملكية الفكرية ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية.

بعد الغداء، سيكون لدى GAC مجموعتين متعاقبتين من الحوار، إذا أردتم، مع بعض أعضاء مجلس إدارة ICANN، الأولى تتناول BGRI، وهي مجموعة عمل تنفيذ مراجعة GAC والتي

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

تبحث حاليًا عن اسم أفضل وأكثر دقة، والثانية تتعامل مع القضية التي أثيرت في GAC أمس حول رموز البلد المكونة من حرفين في المستوى الثاني.

ستكون هناك جلسة في وقت لاحق بعد ظهر اليوم من أجل الإعداد للاجتماع الكامل وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة، الذي سيعقد يوم الأربعاء. ستجتمع GAC مع أعضاء مجلس GNSO. ثم سيكون هناك جلسة تتناول ما يزال يسمى مسار العمل رقم 5 حسبما أعلم. هذه هي عملية وضع السياسات التي تتعامل مع الأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى وأخيراً ندوة مقدمة من ICANN تتناول الجوانب الفنية للقانون العام لحماية البيانات.

وأخيرًا، أحتاج إلى تذكيركم بأن جوليا قد أرسلت لكم رسالة بريد إلكتروني وقد ترسل لكم رسالة أخرى لتذكيركم كذلك بأن طلبات الرد على المكالمات يتم طلبها من قِبل المجموعة التجارية لأصحاب المصلحة التابعة لـ GNSO في وقت لاحق من هذا المساء بعد فعاليات اليوم. سيكون من المفيد إذا كنتم تستطيعون الرد على تلك الرسائل. الروابط موجودة في البريد الإلكتروني من جوليا والذي أرسلته لكم أمس لذا تذكروا ذلك أيضًا. هذا بعد فعاليات اليوم الرسمية. كان هذا كل شيء. شكرًا لكِ منال.

منال إسماعيل: شكراً لك يا توم وشكراً للجميع.

لذلك أعتقد أن لدينا شرائح لهذه الجلسة، لذا هل يمكننا عرض الشرائح على الشاشة من فضلك؟

إذن ستكون لدينا الآن مناقشة بشأن القانون العام لحماية البيانات ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية وأعتقد أننا سنستقبل في الجلسة التالية دائرة الملكية الفكرية والمجموعة التجارية لأصحاب المصلحة، مجددًا بشأن الموضوع نفسه. لذلك سيكون هذا جهدًا تعاونيًا. سوف أبدأ بسرعة ثم سأسلم الكلمة إلى لورين وأشلي وجورجيوس وكريس.

إذن لننتقل إلى الشريحة الأولى، من فضلك.

إذن فإن الهدف الرئيسي من هذه الجلسة هو استعجال جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن التطورات ذات الصلة المتعلقة بالقانون العام لحماية البيانات وتحديد الأسئلة لاجتماعات

اللجنة الاستشارية الحكومية. لدينا اجتماع مع مجلس الإدارة يوم الثلاثاء ولدينا اجتماع مع GNSO في وقت لاحق اليوم. وأيضًا، نحتاج إلى تحديد وجهات النظر التوافقية والرسائل المتفق عليها التي يمكننا مشاركتها مع مجلس الإدارة أثناء اجتماعنا أو الاجتماعات الثنائية الأخرى مع ALAC وccNSO وGNSO، ولكن أيضًا، والأهم من ذلك، خلال الجلسات المجتمعية حيث سيكون لديهم ممثلون عن مجموعة العمل الصغيرة التي تمثل آراء GAC حول تلك اللجان.

لذلك هناك عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات - أنا آسف. إذن خلال الجلسات المجتمعية، هناك عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD يو الإثنين والقانون العام لحماية البيانات GDPR يوم الأربعاء. وأخيرًا، سيساعد هذا في النهاية في صياغة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية على النحو المناسب.

إذن، فإن أولويات GAC بالنسبة إلى القانون العام لحماية البيانات وأعتقد أن هذه هي نوعًا ما تكرار لما اتفقنا عليه في الاجتماعات السابقة، وتلك تحافظ على WHOIS إلى أقصى حد ممكن مع الالتزام، بطبيعة الحال، بالقانون العام لحماية البيانات، والوصول الفعال إلى البيانات غير العامة لأغراض مشروعة بما في ذلك إنفاذ القانون وحماية المستهلك والمهنيين في الأمن السيبراني، فضلًا عن أصحاب حقوق الملكية الفكرية، ونشر الحد الأدنى من بيانات الاتصال والنظر في عنوان بريد إلكتروني شبه مجهول لتمكين إمكانية الاتصال والإحالة المرجعية للتسجيل من قبل المسجلين، وتوافر معلومات الاتصال للكيانات القانونية ومعالجة الاحتياجات المحددة لإنفاذ القانون مثل السرية وحجم الاستعلام الكافي. وكما قلت، هذه هي نوعًا ما تكرار لما تم الاتفاق عليه مسبقًا.

هناك ثلاث مجالات يتعين علينا مواصلتها وهي تتطلب اهتمامنا ومشاركتنا. هذه هي متابعة بخصوص مشورة GAC السابقة لأن أجزاء من مشورة GAC السابقة قد تم تأجيلها. عملية وضع السياسات المعجّلة لمنظمة GNSO، أو كما تعلمون، والتي ستحل محل المواصفة المؤقتة في غضون سنة، وفي النهاية، النموذج الموحد للوصول الى البيانات للاستمرار في الوصول إلى بيانات WHOIS الكاملة التي تجري مناقشتها حاليًا ضمن إطار عمل ICANN.

هلا انتقلنا، من فضلك. نعم، إذن هذه مراجعة لمشورة GAC ذات الصلة وسأسلم الكلمة إلى لورين. هل هذا صحيح؟ لورين؟ نعم من فضلك، امض قدمًا.

لورين كابين: صباح الخير. لقد كان هناك الكثير من أنشطة GAC حول قضية القانون العام لحماية البيانات ونظام WHOIS، لذلك أردت أن أتناول بسرعة العديد من المكونات الرئيسية لمشورة GAC التي تم تقديمها وحالة قرار مجلس الإدارة بشأن هذه المشورة.

أود أيضًا أن أقدم ملاحظة خاصة عن التقدير لأعضاء GAC العديدين الذين يعملون بكد من أجل مواجهة هذه القضايا المعقدة التي لها عواقب مهمة. لديك مجموعة مخصصة جدًا للعمل في عملية وضع السياسات المعجّلة، كما أن العديد من الأشخاص في القاعة يفكرون بشدة في هذه القضايا ويتولون تقديم تعليقاتهم حول مشروع المشورة، وأعرف أن الأمر ليس سهلاً.

وأردت أن أشكر الجميع على دعمهم السابق وأشكركم مقدمًا على الدعم الحالي والمستقبلي حيث سوف تكرسون الوقت لهذه القضايا المعقدة. لذا، مع ذلك، سأطلب الشريحة التالية وأنتقل إلى منتجات أعمالنا الجيدة السابقة.

في أبو ظبي، أطلقنا بالفعل الكثير من مشورة GAC حول قضايا WHOIS والقانون العام لحماية البيانات، والذي سأشير إليه باسم GDPR. ترجع مشورتنا إلى مبادئ WHOIS السابقة للجنة GAC لعام 2007 والتي لا تزال تمثل بالفعل وثيقة رئيسية للغاية توازن بالفعل بين قضايا الخصوصية وإنفاذ القانون والمصلحة العامة، وعلى وجه التحديد، تعترف بالأنشطة المشروعة التي تستخدم WHOIS من أجلها بما في ذلك مساعدة القانون والإنفاذ، ومساعدة الشركات، ومساعدة أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومساعدة الجمهور على المساهمة في ثقة الجمهور في أنه عندما يستخدمون الإنترنت، يمكن أن يكون ذلك تجربة آمنة وموثوقة لاتصالاتهم ومعاملاتهم. وقد قبل مجلس الإدارة ذلك في شباط (فبراير). الشريحة التالية.

إذن انتهت مشورة GAC إلى حث مجلس الإدارة على إبقاء نظام WHOIS سهل الوصول لأغراض الأمن والاستقرار وحماية المستهلك وإنفاذ القانون ومنع الجريمة. ومن الجوانب الرئيسية، الحفاظ على سهولة الاستخدام وسهولة الوصول إلى WHOIS لتسهيل الإجراءات في الوقت المناسب، وتعكس هذه المشورة من حيث إبقاء WHOIS متاحة للجمهور لأغراض مشروعة وقد قبل مجلس الإدارة ذلك. الشريحة التالية.

في سان خوان، نواصل التعامل مع هذه القضايا. إذا تذكرتم، فإن سان خوان كانت النقطة الزمنية حيث كنا نتطلع إلى النماذج المقترحة المؤقتة التي تقترحها ICANN. لذلك هنا تركز المشورة كثيرًا على هذه النماذج المؤقتة، والتي يتم استبدالها بالطبع بالمواصفة المؤقتة. ولكن في ذلك الوقت، ومع ذلك، أكدنا من جديد، لقد أكدنا مجددًا على أننا نريد أن يكون النموذج في مكانه للحفاظ على نظام WHOIS الحالي إلى أقصى حد ممكن وفقًا لقوانين الخصوصية الإلكترونية. وبالطبع، قوانين الخصوصية الإلكترونية ليست الوحيدة من نوعها في العالم. هناك العديد من قوانين الخصوصية المتضمنة وأعرف أن عملية وضع السياسات PDP المعجلة تدرك تمامًا هذه المشكلة.

وعلى وجه الخصوص، لاحظنا أيضًا أن اقتراح إخفاء عناوين البريد الإلكتروني للمسجل له تأثير كبير على مجتمعات السلامة العامة بما في ذلك إنفاذ القانون وحماية المستهلك، وقدرتها على إسناد المسؤولية إلى المخطئين، لمعرفة من يقف وراء السلوك السيئ. لذا، طلبنا من مجلس الإدارة إعادة النظر في وجهة نظره بشأن إخفاء عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بالمستخدم، وأعاد مجلس الإدارة في الواقع النظر في قبوله لمشورة GAC. ومع ذلك، لا يستمر إخفاء عنوان البريد الإلكتروني. الشريحة التالية، من فضلك.

لذلك كانت مشورتنا مع هذه التعليقات هي إتمام النموذج المؤقت الذي، في الواقع، قد تم القيام به، للنظر في استخدام سياسات مؤقتة، حيث كان لدينا المواصفة المؤقتة التي وضعتها ICANN والقيام بعض التوعية، وأبلغت الحكومات الوطنية الأخرى إذا كانوا يرغبون في المشاركة في مناقشات السياسة هذه، فيمكنهم اتخاذ خطوات للقيام بذلك. وكل هذه المشورة مقبولة من قبل مجلس الإدارة. الشريحة التالية، من فضلك.

حسنًا. في بيان سان خوان الرسمي، قدمنا أيضًا مشورة لم يقبلها مجلس الإدارة وهذه هي القضايا. يحمي القانون العام لحماية البيانات المعلومات الشخصية، لكن بعض النماذج المؤقتة المقترحة لا تميز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. ولا يزال ذلك القرار على ما هو عليه في المواصفة المؤقتة. لا تتطلب المواصفة المؤقتة من الأطراف المتعاقدة التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين عندما يخفون معلومات أساسية. ماذا يعني هذا في العالم الحقيقي؟ وهذا يعني أنه إذا كان هناك شخص ما يبحث عن معلومات مسجل عن كيان قانوني، فقد تظل هذه المعلومات مخفية على الرغم من أنها لا تحتوي على معلومات شخصية. لا يوجد أي شرط للتمييز بين الاثنين على الرغم من أن القانون العام لحماية البيانات يحمي فقط المعلومات الشخصية.

مشورة أخرى لم يتم اعتمادها هي ضمان استمرار الوصول إلى نظام WHOIS بما في ذلك البيانات غير العامة للمستخدمين الذين لديهم غرض مشروع حتى يحين وقت تشغيل نموذج WHOIS المؤقت بشكل كامل. لم يتم قبول هذه المشورة.

ضمان القيود من حيث حجم الاستعلام. في كثير من الأحيان، لا يقوم الأشخاص الذين يحمون الجمهور فقط بإجراء استعلام حول من قد يكون وراء موقع ويب. قد يقومون بالاستفسار عن عدد من المواقع الإلكترونية، وهناك مخاوف من وجود القدرة الكافية للقيام بأي عدد من الاستفسارات التي يجب إجراؤها لحماية المصلحة العامة.

ثم أخيرًا ضمان سرية استعلامات WHOIS من جانب وكالات إنفاذ القانون. وينتج هذا بشكل أساسي عن مسألة التحقيق الذي تجريه سلطات إنفاذ القانون أو حماية المستهلك، فهي لا تريد بالضرورة أن تعرف أهداف تحقيقاتها حيث قد تختفي الأدلة، وقد تختفي الأصول، لذا قد ترغب في الحصول على سرية في تلك الحالات.

لذا، أرجأ مجلس الإدارة اتخاذ إجراء بشأن هذه البنود من المشورة وكيف يتم تناول هذه القضايا الآن؟ إنها يتم تناولها في المواصفة المؤقتة في ملحق، قضايا مهمة لمزيد من العمل المجتمعي، وهو ما يعني بالضرورة أنه لن يتم التعامل معها بالضرورة في هذه العملية المعجّلة ولكنها تتطلب، على الأقل من وجهة نظر مجلس الإدارة، المزيد من العمل المجتمعي. بحيث تترك علامة استفهام كبيرة حول متى وكيف سيتم حل هذه القضايا بالفعل وأنها قضايا مهمة. الشريحة التالية.

وأخيرًا، وصلنا إلى اجتماع ICANN الأخير، بيان بنما. هنا كان هناك تركيز حقيقي على النموذج الموحد للوصول الى البيانات، وقد تتساءل عن الفرق بين النموذج الموحد للوصول الى البيانات والمواصفة المؤقتة؟ المواصفة المؤقتة هي ما يحدد قواعد الطريق فيما يتعلق بكيفية تعامل الأطراف المتعاقدة مع التزامات WHOIS. ولكن مسألة كيفية وصول أطراف ثالثة إلى تلك المعلومات التي تم تجميعها، والتي يتم التعامل معها كجزء من النموذج الموحد للوصول الى البيانات هذا. ولاحظ أن النموذج الموحد للوصول الى البيانات متاح حاليًا للأشخاص الذين يعلقون عليه، لكن قضايا التوقيت، مرة أخرى، هي علامة استفهام كبيرة أخرى. لا نعرف متى تبدأ عملية رسمية للتوصل إلى قرار بشأن ما يبدو عليه النموذج الموحد للوصول الى البيانات. لا نعرف كم سيستغرق ذلك، مرة أخرى، علامات استفهام كبيرة هناك ولأنه الإجراء الذي سيسمح للأطراف الثالثة، بما في ذلك الجمهور، بما في ذلك إنفاذ القانون وحماية المستهلك، وأصحاب حقوق الملكية

الفكرية، والشركات، والجميع، حيث سيشمل قواعد الطريق. حقيقة أن لدينا كل علامات الاستفهام هذه حول كيف ومتى هي مثيرة للقلق.

لذا فقد نصحت GAC مجلس الإدارة في بنما باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتطوير هذا وتطبيقه في أسرع وقت ممكن. وهناك، أعرب مجلس الإدارة عن تقديره لتواصلنا ولكنه لم يأخذ المشورة، والأهم من ذلك، لم يقدم أي معلومات فيما يتعلق بكيفية وموعد ذلك. إذن علامة استفهام كبيرة أخرى، لكن مجلس الإدارة نشر تقرير حالة حسب الطلب.

لذا، فهذا ملخص سريع لموقفنا قبل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. والآن سأقوم بإعادة تشغيل هاتفي حتى أتمكن من إخباركم عمن سأقوم بتحويل الأمور إليه، وهي آشلي وجورجيوس من أجل ... إنه أنت. إنها تهز رأسها. لكنني أعتقد أنني على حق. للحديث عن عملية وضع السياسات المعجّلة.

جورجيوس تسيلينتس: شكرًا. شكرًا لك يا لورين. أنا جورجيوس تسيلينتس، عضو GAC نيابة عن المفوضية الأوروبية.

تم التطرق مسبقًا إلى العديد من الأشياء من عرض لورين. سوف أبدأ بإعطاء لمحة موجزة عما حدث تاريخياً بالحديث عن المواصفة المؤقتة.

لذا فإن المواصفة المؤقتة هي سياسة تم وضعها قبل ثمانية أيام فقط من دخول القانون العام لحماية البيانات حيز التنفيذ - آسف - في 25 أيار (مايو). إذن يوفر البند المؤقت تعديلات على المتطلبات الحالية في اتفاقيات اعتماد أمناء السجلات واتفاقيات السجلات لجعلها متوافقة مع القواعد العامة لحماية البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وبدون هذه التعديلات، لن يتمكن مشغلو سجل ICANN وأمناء السجلات، وهم الأطراف المتعاقدة، من الامتثال لكل من القانون واتفاقيات ICANN عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة ICANN على إنفاذ عقودها.

هكذا، كما تقول، الاسم، السياسة المؤقتة عبارة عن سياسة مؤقتة تم وضعها لمدة تصل إلى عام واحد كحد أقصى، مع التحقق المتداول من إعادة التأكيد على قواعد المواصفة كل 90 يومًا. لذلك كل ثلاثة أشهر، لدينا إعادة تأكيد لما هو مذكور هناك.

وتحاول هذه المواصفات حل مشكلة تجزئة محتملة لنظام WHOIS من شأنها أن تعرض للخطر توفر بيانات التسجيل وهو أمر ضروري، كما جاء في لوائح ICANN، لضمان أمن واستقرار الإنترنت، بما في ذلك إمكانية للحد من الهجمات التي تهدد التشغيل المستقر والآمن للإنترنت.

لذلك فإن دور ICANN في توفير التنسيق التقني لنظام WHOIS معترف به أيضًا في اللوائح. لذلك تم وضع المواصفة المؤقتة ولكن هناك حاجة إلى سياسة دائمة أكثر للمتابعة. وهذا هو سبب وجودنا في نفس الوقت، بدءاً من عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات التي سنشرحها بالتفصيل لاحقاً في الشرائح.

إذن ما لدينا في المواصفة المؤقتة هو الوصول إلى البيانات غير العامة التي تحاول تنسيق كيفية تنفيذ أكثر من 2000 طرف متعاقد مع هذا الالتزام بما يسمى هناك الوصول المعقول وهناك الكثير. وكما قلت، هذه هي سياسة توافقية ويجب على المجتمع أن يحدد ما هو الوصول المعقول هذا وأن عليه أن يوازن بين الوصول إلى الالتزامات التي تقع تحت القانون العام لحماية البيانات.

عمليًا، ما يعنيه هذا هو أن السجلات وأمناء السجلات لا يزالون مطالبين بجمع كل المعلومات. ومع ذلك، إذا قام شخص ما بتقديم استعلام WHOIS، فسوف يحصل على البيانات "المختصرة" التي تتضمن بيانات فنية كافية لتحديد من هو المسجل وراء هذا التسجيل وحالة التسجيل وتواريخ إنشاء التسجيل وانتهاء صلاحيتها. لكنها لن تكشف عن البيانات الشخصية.

لذلك إذا كنت واحدًا من، ما نسميه، طرف له مصلحة مشروعة في الوصول إلى هذه البيانات، للوصول إلى هذه البيانات، يجب عليك إجراء استعلام محدد والتسجيل ملزم بالرد على ما نسميه مرة أخرى، وقت "الوصول المعقول". إذا لم تحصل على رد، فستكون لدى ICANN نوع من آليات الشكوى التي ستسمح لك بالوصول إلى تلك البيانات.

بحيث، باختصار، خلقت وضعًا مربكًا للغاية والذي تم تسليط الضوء عليه للعديد من المستخدمين الشرعيين مثل وكالات إنفاذ القانون حيث يتم الوصول إلى تلك البيانات إلى حد معين مع تعرض هذه البيانات المخفية للخطر، وهناك العديد من الحالات حيث نقول أن هذه القدرة من المستخدمين الشرعيين تم دمجها.

إذن ما يحدث الآن هو أن لدينا السياسة المعجلة، ومن خلال تسميتها بشكل سريع، هذه هي السياسة التي يجب أن تحقق نتائج في مدى عمر المواصفات المؤقتة. الشريحة التالية، من فضلك.

هنا يمكنك الحصول على جدول زمني لمستوى تقدمنا حاليًا. نحن في منتصف الطريق، إذا استطعت أن أقول ذلك. حيث بدأنا، فإن GNSO هي المنظمة الداعمة المسؤولة عن إعداد هذه السياسة لأنني أذكر أننا نتحدث عن نطاقات المستوى الأعلى العامة. نحن لا نتحدث عن نطاقات المستوى الأعلى الأخرى مثل ccTLD المحكومة من خلال سياسات مختلفة. لذا بدأت GNSO بتأسيس مجموعة العمل التي تقف وراء هذه السياسة التوافقية حيث يوجد الأعضاء هنا في القاعة ونحن على وشك التسليم. لقد بدأنا حتى الآن بالنتائج الأولى، وهو تقرير الفرز الذي سيتم تحليله لاحقًا في شريحة لاحقة وسنقوم بإنتاج نتائج من قبل، كما قلت، انتهاء صلاحية المواصفات المؤقتة. الشريحة التالية، من فضلك.

لذا فأنا سأعطي هنا إلى زميلتي، آشلي، الموجودة في المجموعة لإعطائكم المزيد من التفاصيل حول كيفية عمل المجموعة وما تم إنتاجه حتى الآن.

آشلي هينمان: شكرًا، جورجيوس. إذن، نعم. كما بدأ من قبل جورجيوس، تم إطلاق عملية وضع السياسات المعجّلة في 19 تموز (يوليو) 2018 للعمل على وضع مجموعة من السياسات الدائمة للتعامل مع هذا قبل انتهاء صلاحية المواصفة المؤقتة بعد عام من تنفيذ القانون العام لحماية البيانات وهو 25 أيار (مايو). هذا جديد تمامًا. وقد تمت الإشارة إليه في إجراءات ICANN ولوائحها، ولكن لم يتم استخدامه مطلقًا، لذا فهذه منطقة جديدة ويكون الجزء الأصعب منها باسمها، وهو أنه يتم تسريعها.

لدينا مجموعة من الأفراد ممثلين من SSAC، ومن ALAC، ومن مختلف أجزاء GNSO التي تتضمن مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، والسجلات وأمناء السجلات. لديكم دائرة الملكية الفكرية IPC. ولديكم دائرة الأعمال BC. لديكم فقط كل طرف على الطاولة.

بالنسبة إلى GAC، نحن ممثلون بثلاثة أعضاء أساسيين هم كافوس أرستيه من إيران، أنا، وجورجيوس من المفوضية الأوروبية. لدينا أيضا المناوبين الذين يشملون راهول من الهند، ولورين كابين أيضًا على المنصة هنا، وكريس لويس إيفانز يجلس إلى جانب جورجيوس.

لذلك تم وضع هذه المجموعة معًا ويجب أن تعمل بشكل سريع جدًا. يتم تحديد نطاق خطة العمل في ميثاق EPDP وهو يركز بشكل كبير على سلسلة من الأسئلة للتعامل معها، ويجب التعامل مع جميع هذه الأسئلة قبل الوصول، وعلى الأقل نموذج الوصول والقضايا المرتبطة التي يمكن التعامل معها. لذا فقد كان هناك قدر كبير من الأمور الصعبة التي علينا في اللجنة الاستشارية الحكومية لاتعامل معها لأنها كانت أساسًا مشاغلنا الكبرى. لكننا تعاملنا معها. يمر برنامج عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP الآن بما يمكنهم عمله في أسرع وقت ممكن.

لكننا في الحقيقة، على ما أعتقد، على وشك محاولة التوصل إلى اتفاق حول الأغراض. هناك حاجة إلى تحديد الأغراض من أجل نوع من المضي قدمًا في بقية عملنا. الشريحة التالية، من فضلك.

نعم، أعتقد ذلك.

لذلك نحن نبذل قصارى جهدنا للمشاركة في هذه الأنشطة. لدينا اجتماعان هاتفيان في الأسبوع. انهم حوالي ساعتين. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعمل أيضًا كمجموعة صغيرة من GAC لتنسيق وجهات نظرنا لضمان أن ما نقوله ونفعله يتوافق مع مشورة GAC، والتي كنا، كما أعتقد، نعمل عليها بشكل جيد للغاية.

بعض القضايا الرئيسية التي حددناها في المدخلات المبكّرة للجنة GAC والتي كانت عملية يمكن لجميع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية المشاركين الاستفادة منها، ولكن هذه كانت محاولة للحصول على وجهات نظرنا فيما يتعلق بالمواصفة المؤقتة. والقضايا التي قمنا بتغطيتها كانت الامتثال لقوانين حماية البيانات الوطنية والإقليمية، وكفاية أغراض معالجة البيانات في مقابل المصلحة العامة، وهي الأغراض التي ذكرتها للتو من قبل.

قضية ما نشعر به من نقص في الوصول المعقول المحدد والحاجة إلى معالجة القضايا المهمة لمزيد من العمل المجتمعي، وهو الملحق الذي ذكرته لوران والذي يغطي أساسًا جميع مشورة GAC التي تم تأجيلها بشأن هذه المسألة.

لذلك كان من الصعب بعض الشيء أن نعلم أننا لا نستطيع التحدث عن قضايانا حتى يتم الإجابة على جميع الأسئلة النابضة، وقد أصبح من الواضح تمامًا أنه من غير المرجح أن نصل إلى ذلك

الملحق خلال مسار عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP هذا. سأكون سعيدًا برؤيته إذا وصلنا إلى هناك، لكن لا يبدو الأمر كما لو أنه سيحدث في هذه المرحلة.

ولكن فيما يتعلق بالتعامل مع مسألة تعريف "الوصول المعقول"، فأنا على ثقة من أننا سنصل إلى ذلك. هذا هو داخل الأسئلة النابضة ونحن نأمل في الحصول على محادثة أكثر عمقًا حول هذه المسألة وما تنطوي عليه.

تشمل النتائج حتى الآن تقرير الفرز. لقد مررنا بممارسة مبكرة حيث نظرنا بشكل أساسي في كامل المواصفة المؤقتة وحاولنا للتو تحديد مناطق المواصفة المؤقتة الحالية التي كانت للمصالح المختلفة مشكلات معها أو كانت على ما يرام معها. لقد مررنا بهذه الممارسة وتم نشرها، ولكن ما يظهر للأسف هو أنه لا يوجد سوى اتفاق ضئيل للغاية بشأن المواصفة المؤقتة وكان هناك قدر كبير من التنوع في وجهات النظر.

أعتقد أن الأمل والقصد هو أن نجري هذه الممارسة، ربما سنجد مناطق اتفقنا عليها، ويمكننا أن نبعدها عن الطاولة ولن يكون هناك داعٍ للقلق بشأنها. لكن لسوء الحظ، لم يكن هذا هو الحال.

أيضا، لقد عملنا على هذه المجموعة من الأغراض التجريبية لمعالجة بيانات التسجيل، والتي ذكرتها سابقا وأمس أعتقد أننا كان لدينا يوم جيد في عملية EPDP. التقينا ليوم كامل. لدينا اتفاق على النص الذي يدرك أن ICANN لديها غرض لتمكين الوصول لأغراض مشروعة، وهو أمر مهم للغاية من وجهة نظرنا. لا يدخل بالضرورة في تفاصيل كيفية توفير الوصول، ولكنه يدرك أن ذلك ضمن مهمة ICANN وضمن صلاحيات ICANN للنظر فيها وتسهيلها. الشريحة التالية، من فضلك.

لذلك الخطوات القادمة. لذلك نحن نحرز تقدمًا بطيئًا جدًا، ولكن على الأقل أستطيع أن أقول إنه يجري إحراز تقدم. أول تقرير أولي نتوقع أن يكون قد تمت صياغته في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر). هذا لن يشمل النظر في نموذج الوصول لأسباب سبق شرحها في وقت سابق. لا يمكن مناقشته حتى نتجاوز الأسئلة النابضة وإذا لم نحرز أي تقدم أكثر مما نحن عليه الآن، فقد يقترح فقط توضيحات لمتطلبات "الوصول المعقول". ولكن نأمل، ربما سنحصل على أبعد من ذلك بقليل.

التطلع للجنة GAC. نود أن نرى نتيجة حاسمة عند الوصول إلى البيانات غير العامة ولكن قد لا يحدث في هذا الإطار الزمني للأسف. المتطلبات والمواصفة المؤقتة للأطراف المتعاقدة لتوفير وصول معقول. هذا ما نركز عليه اليوم، كما هو موضح في المواصفة المؤقتة. انها غامضة جدًا. ليس من الواضح ماذا يعني توفير "وصول معقول".

إذن، ما نركز عليه الآن هو أشياء مثل ما يفعله الأشخاص الذين يريدون طلب هذه المعلومات، وما الذي يحتاجون فعله، وما هي الوسيلة التي يستخدمونها لتقديم طلب، وما هي المعلومات التي نحتاج إلى تقديمها عند تقديم طلب هذه المعلومة. لذلك، من الواضح جدًا للمستخدمين الذين يرغبون في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إلى تقديمها إلى أمين السجل أو السجل، وبالتالي لا يتعين علينا العثور على أنفسنا في موقف يرفض فيه الطرف المتعاقد طلبنا. لذلك، فإن فهمًا أفضل للمعلومات التي نحتاج إلى تقديمها في الطلب سيساعد حقًا في هذا المجال، وأعتقد أيضًا أنه سيكون مفيدًا لأمين السجل والسجل أيضًا لأنهم لن يضطروا إلى الاستمرار في استغلال الوقت ليقولوا، "لا، ليس هناك كمية كافية من المعلومات في طلبك. ارجع"، وتلك الأنواع من القضايا.

ولكن أيضًا، ما نأمل في تحقيقه هو الحصول على إطار زمني يتم فيه الرد على الطلب، لذلك على الأقل يعرف طرف يقدم الطلب ما يتوقعه من حيث وقت الحصول على رد على طلب الوصول. إذاً أشياء من هذا القبيل، هذا ما نأمل في التعرف عليه. مرة أخرى، لن يكون محددًا عن كيفية منح الوصول. ستكون هذه الأجزاء جزءًا من محادثة نموذج الوصول، على الأقل توفر مجموعة واضحة من القواعد والإجراءات. إذن، يفهم كل جانب ما هي العملية وما يتعين علينا القيام به للوصول بشكل فعال.

لذا أعتقد أن هذا كل شيء. هل هناك المزيد من الشرائح حول هذه القضية؟ حسنًا، هذا كل شيء بالنسبة لي. آسف ذلك كان سريعًا نوعًا ما. كان هناك الكثير للتغطية هناك، لذا نأمل أن يكون لدينا وقت للأسئلة. لكنني سأحول الكلمة الآن إلى كريس للنموذج الموحد للوصول الى البيانات.

كريس لويس إيفانز: شكرًا لك، آشلي. إذن سأقوم بتغطية السبب وراء النموذج الموحد للوصول الى البيانات والعمل الذي مضى وراء ذلك للبدء به حتى إذا كان يمكنك الانتقال مباشرة إلى الشريحة الأولى. رائع. شكرًا.

لذلك، في مقدمة المواصفة المؤقتة التي تستدعي توفير إطار أو دعم لإتاحة الوصول إلى مختلف أعضاء المجتمع وبيانات WHOIS، وبالفعل تم توفير الإطار والدعم، حيث من الواضح أن هناك اختلافًا حول الموضوع. كان التوفير لمجتمع إنفاذ القانون وكان الدعم لجميع الأطراف الأخرى.

لذلك، بدأت بضعة مجتمعات أخرى بالنظر في كيفية حصولها على بيانات WHOIS وكيفية تسهيل ذلك لمجتمعاتهم.

هناك قدر كبير من العمل من عدد من المجتمعات على الأرجح، ولكن ربما كان أكبر قطعتين من الأعمال من دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرارSSAC. لقد مر نموذج دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC بعدد من التكرارات كما يمكنكم رؤيتها بواسطة الإصدار [غير مسموع] هناك. لقد ذهبوا إلى أعضاء آخرين في المجتمع واكتسبوا المشورة من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG، من مجموعة عمل الأمن العام PSWG وأعتقد أن لديهم بعض التواصل مع بعض أعضاء GAC للحصول على بعض المعلومات حول ذلك لمعرفة كيف يمكن أن يكون نموذجهم مناسبًا لجميع أعضاء المجتمع داخل ICANN.

لذلك قاموا بنشر تلك الرسائل تقريبًا في نفس الوقت. أعتقد أن هذا هو التكرار الأخير الذي رأيناه في حزيران (يونيو)، وأعتقد أنه أصبح واضحًا جدًا في بنما أن الوصول من خلال الأطر وفقًا للمواصفات المؤقتة كان مفككًا للغاية وأن ICANN اعتمدت ذلك، ثم خرجت بمسودة عالية جدًا من النموذج الموحد للوصول الى البيانات.

وقد طرح هذا عددًا من الأسئلة حول كيفية الحصول على إمكانية الوصول، وكيفية إجراء الاعتماد، ثم قاد عددًا من المقارنات حول جميع نماذج الوصول المختلفة التي اقترحتها المجتمعات.

لذلك، وبالتوازي مع ذلك، طرحوا أيضًا بعض الأسئلة من مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية، والذي يختلف للأسف بشكل كبير عن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP، لذا لن أحاول أن أقول ذلك لأنني دائمًا ما أخلط بين الاثنين.

لذا فقد عملوا مع مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبي ليقولوا، "هل ما قلناه في المواصفة المؤقتة وضمن النموذج الموحد للوصول الى البيانات يتماشى مع متطلبات القانون العام لحماية البيانات؟"

لقد قدموا بعض الإرشادات حول أفكارهم إلى الرسائل وتم نشرها في أوائل تموز (يوليو). هذا موضح على الشريحة.

من تلك المشورة، قام icann.org بإعادة تقديم المشورة، وغير عددًا كبيرًا من الأجزاء في الواقع ضمن المشورة الأولية التي أعتقد أنها كانت خطوة جيدة بالنسبة لنا لأن المشورة الأولى كانت غامضة للغاية وأدت إلى الكثير من الأسئلة وأعتقد أن ذلك تم عن قصد. كانت بعض الأسئلة التي طرحوها تقريبًا غير بديهية لمحاولة التخلص من بعض المشاكل الرئيسية المتعلقة بالوصول والاعتماد لأنه من الواضح أنه حتى هذه النقطة كان نظام WHOIS مفتوحًا وحقًا من المواصفة المؤقتة، فسيكون عليك الذهاب من خلال شكل من الوصول الآمن إلى البيانات أو الاعتماد. فضلاً، هلا تعرض الشريحة التالية؟

لذا، فكما ترون هنا بتاريخ 16 تشرين الأول (أكتوبر)، ومؤخرًا قدمت GAC بعض التعليقات الأولية بنء على المسودة الثانية من ICANN. لقد عملت GAC بجهد كبير وكان هناك قدر كبير من المدخلات بالمقارنة مع بعض الأشياء الأخرى التي لدينا، وهو أمر جيد بالفعل لرؤية المشاركة من جميع أعضاء GAC.

بعض النقاط الرئيسية التي طلبناها هنا هي لواجهة مستخدم واحدة، ليس فقط للكيانات الحكومية، ولكن أيضًا لباقي المجتمع أيضًا.

ومع ذلك، لا يعني وجود واجهة واحدة بالضرورة وجود نقطة واحدة للتوثيق، وقد أدركت GAC أن المجتمعات المختلفة متنوعة جدًا وأن متطلباتها قد تختلف، مما يجعل المصادقة عليها والاعتراف بتلك الأطراف المختلفة أمرًا صعبًا. لذلك في هذا الإطار، قبلنا أنه قد يكون هناك نوع من طريقة التوثيق اللامركزية. لذا سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو ما إذا كانت هناك هيئات غير ربحية من شأنها أن تعتني، على سبيل المثال، بحفظ البيانات التي تم تناولها في تلك المشورة.

أعتقد أن شيئًا آخر يبدو أنه يظهر من خلال جميع النماذج الفريدة التي رأيناها هو استخدام بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل كطريقة تقنية جديدة للوصول إلى WHOIS وكذلك ظهرت أيضًا في تعليقاتنا. ولكن أيضًا بالنظر إلى حماية البيانات والتأكد من وجود ضمانات قوية للحصول على إمكانية الوصول إلى أي نظام جديد لا يمكن إساءة استخدامه أو إساءة استخدامه.

كنا نظامًا مفتوحًا. سوف نذهب إلى نظام وصول آمن لذا نحتاج إلى التأكد من أنه آمن قدر الإمكان وموثوق به وأن الوصول يمكن أن يتم على أساس سليم.

كما شجّعنا ICANN على مواصلة العمل مع مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية والأجزاء الأخرى من المجتمع لوضع هذا الحل لأن، آشلي وجورجيوس قالا، إن جزء الوصول داخل EDP غير وارد وأعتقد أننا لا نستطيع انتظار نتيجة EDP قبل أن نبدأ العمل على النموذج الموحد للوصول الى البيانات لأنه بخلاف ذلك يمكن أن نقطع مسافة طويلة من العملية قبل أن نصل إلى هناك. لذا أعتقد أن هذا هو التحدي الرئيسي بالنسبة لنا وهو جعل هذا الأمر أولوية لنا ولتتمكن ICANN من التوصل إلى حل للوصول الموحد.

هل هناك شريحة أخرى، أو أعتقد أنها قد تكون الأخيرة.

سيدة غير معروفة: هل تريد الحديث عن ICANN كونها هيئة التنسيق؟

كريس لويس إيفانز: لذا فإن أحد الأمور الأخرى التي ظهرت، كما أعتقد، في اجتماع لوس أنجلوس وجهًا لوجه في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP، هو قيام ICANN بالتحقيق فيما إذا كان يمكن أن يكون هيئة تنسيق لمنح ذلك الوصول. لم أر أي وثائق أولية ولكن يوران نشر مدونة بشأن هذا. أعتقد أن هذا كان في بداية شهر تشرين الأول (أكتوبر)، وهذا هو المجال الذي سيكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة لنا كنقطة مركزية لكسب هذا الوصول والمجموعة الصغيرة التي كانت تعمل على EPDP وقد وافقت أيضًا على أنهم يعتقدون أن من شأنه أن يقدم حلًا إضافيًا [تابع] لأية خطوة إلى الأمام. شكرًا.

منال إسماعيل: شكراً جزيلاً لك يا لورين وكريس وجورجيوس وآشلي. أرغب في استخدام الدقائق الخمس المتبقية في التدقيق. إذا استطعنا الذهاب، من فضلك، إلى الشريحة الثانية. لذلك آمل أن يكون هذا قد أوصل الجميع إلى المواكبة وأرغب في معرفة ما إذا كانت هناك أسئلة رئيسية نود طرحها على مجلس

الإدارة أو أي من الدوائر أو الرسائل الرئيسية الأخرى بخلاف ما تم عرضه بالفعل على الشاشة ونود، مرة أخرى، أن تنقل إما إلى مجلس الإدارة أو خلال اجتماعاتنا الثنائية أو أثناء الجلسات المجتمعية. ممثل بلجيكا تفضل.

[سيفرين ووتربلي]: شكرًا لكِ منال. شكرًا لكِ منال. هذا هو ممثل بلجيكا يتحدث. إذا كان بإمكانك التأكد من أننا سنقوم بتبادل البيانات من خلال بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP أو أي آلية أخرى، سأكون ممتنة لذلك. لكنني أريد التأكد من أننا سنقوم بتبادل وليس تخزين البيانات. لا أعرف كيف أقول هذا باللغة الإنجليزية، لكننا لا نريد تسجيل تسجيلات الدخول. نحن نريد أن نرى تبادل المعلومات، ولكن ليس تخزين البيانات في نوع من نظام WHOIS الشامل. شكرًا.

منال إسماعيل: [مهديون]، إيران.

[سعيد مهديون]: شكرًا لكِ منال. بادئ ذي بدء، أشكركم على العروض الجيدة منكم جميعًا وبالنسبة لسؤالي، اعتذروا عن معرفتي المحدودة لكني أريد أن أعرف عدة أشياء.

السؤال الأول، هل هناك أي حالات أخرى حول مشكلة WHOIS مثل EPOC مقابل قضية ICANN؟ هل هذه هي المشكلة الوحيدة أو لديكم مشاكل أخرى مثل تلك في الدول الأوروبية الأخرى؟

السؤال الثاني، هل قرار [الشركة الألمانية] في قضية EPOC مقابل قضية ICANN يستند إلى القانون الألماني أم أنه قانون أوروبي؟ وإذا كانت القرارات موجودة بالفعل، فهل سيكون القرار النهائي لجميع دول الاتحاد الأوروبي أم مجرد الدولة الألمانية؟

وربما هذا هو السؤال الذي أود معرفته.

منال إسماعيل: وهذا سؤال إلى مجلس الإدارة، بالطبع، أليس كذلك؟ لا، نحن فقط نأخذ علمًا بالسؤال لذا هل لدينا شخص يدون ملاحظات حول الأسئلة؟ بالطبع، إذا كانت لدينا إجابات فورية الآن، فيرجى القيام بذلك. أعتقد أنه بخلاف ذلك، نقوم فقط بتجميع الأسئلة. ممثل إيران، تفضل.

كافوس أراستيه: شكرًا لكِ منال. مجرد رد جزئي على ممثل إندونيسيا. في مجموعة GAC الصغيرة التي تتكون من ثلاثة أعضاء وثلاثة مناوبين، ناقشنا أنه بينما نتفق مع القانون المنطبق، القانون العام لحماية البيانات المذكور، فقد شددنا على أن كل بلد أو منطقة قد تتمتع أو يمكن أن يكون لها اختصاصها القضائي وقوانين تنطبق عليها. إذا كان هناك مسجل في بلد أ، فإن جميع إجراءات أمناء السجلات في ذلك البلد تخضع لتطبيق الاختصاص القضائي والقانون في ذلك البلد. لم يتم حتى الآن طرح هذا الموضوع ومناقشته بشكل واضح، لكن هذا مهم للغاية.

على سبيل المثال، لديكم إيران. لقد طرحت إيران بالفعل على البرلمان مشروع قانون حماية البيانات للموافقة عليه وللتصديق عليه، وننفذ ذلك. لا شك في أننا لا نرغب في أن يخضع القانون الوطني لأي قانون في حين أننا نتفق تمامًا مع قوانين الدول الأخرى، لكن هذا التخفيض غير ممكن. إذن، هذا أحد العناصر الهامة التي يجب أن نذكرها ويجب أن نثيرها.

فيما يتعلق بما إذا كانت المحكمة الألمانية، والقانون، و[هكذا] [غير مسموع] كيف لم نتمكن من الدخول في هذه المناقشة مع مجلس الإدارة، لا أعتقد أن مجلس الإدارة لديه، ليس لديه إجابة على ذلك. ولكن ما قد نطرحه لمجلس الإدارة هو أننا نعتقد أن إيران على الأقل تعتقد أن المواصفة المؤقتة قد أعدها مجلس الإدارة وكانت مستندة إلى القانون العام لحماية البيانات. والآن نرى أن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP قد غيرت ذلك تمامًا من الألف إلى الياء. لديهم ترتيب مختلف وهلم جرًا وهكذا.

ونقطة أخرى مهمة ذكرها الناس وأود أن أشير إلى [الوصول]، كانت هناك مقاومة من أحد أصحاب المصلحة على الأقل أن الوصول ليس جزءًا من غرض ICANN. لقد ذكرنا بالفعل أن الأمر غير مباشر لأن مهمة ICANN تتعلق بأمان واستقرار ومرونة نظام DNS وما إلى ذلك. والوصول هو جزء من ذلك. إنه جزء من ذلك بشكل غير مباشر، ولكن في النهاية، تم أمس استغراق أربع ساعات و15 دقيقة لصياغة ثلاثة أسطر. أربع ساعات، 15 دقيقة. في ذلك [ثلاثة

أسطر]، تم الاتفاق في النهاية على هدف ICANN بعد الإشارة إلى المهمة وما إلى ذلك، لتمكين الوصول الشرعي للطرف الثالث وهكذا دواليك.

هذا سبق ذكره هناك ونحن ناجحون جدًا. GAC ناجحة تمامًا في أن تثبت ذلك. وأخيرًا، لم يكن الأمر لمدة تصل إلى الدقائق العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، ولكن في النهاية تم الاتفاق عليه وبفضل عضوين من GAC واحدًا بعد الآخر، فقد أصرّوا أو أكدوا على أن هذه قضية مهمة لأنهم أرادوا من ICANN تطوير سياسة للوصول. قلنا، "لا يمكننا انتظار وضع السياسة، سنة أخرى، سنتان، ثلاث سنوات، أربع سنوات. نحن بحاجة إلى الوصول."

لحسن الحظ، تم استبعاد ذلك. إذن هذه نقطة مهمة، لكن هناك العديد من النقاط التي لا يمكنني تقديمها لكم في دقيقتين أو ثلاث دقائق. الشيء الوحيد الذي نحتاجه لمواصلة العمل معًا في الوقت الحالي، فقد كان جيدًا جدًا ونشكر أيضًا ICANN ودعم ICANN، فابيان الذي قدم هذا، أود أن أقول، مجموعة صغيرة غير رسمية أو أيًا كانت الطريقة التي تريد الاتصال بهم من خلالها، للحصول على بعض التنسيق المسبق بين أعضاء GAC. على الرغم من أننا لا نملك دائمًا نفس الرأي ولكننا نحاول تنسيق وجهات نظرنا حتى لا نراها في الاجتماع، حيث لدينا وجهات نظر مختلفة. شكرًا.

منال إسماعيل: شكرًا لك كافوس. لذا فنحن قد تجاوزنا الوقت قليلاً، لذا نحتاج إلى التوقف هنا. يمكنني أن أرى أيضًا مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG موجودون بالفعل في القاعة، لكن لدينا جلسة تحضيرية مدتها 30 دقيقة للاجتماع مع مجلس الإدارة، ويمكننا الاستمرار في تبادل الأفكار حول أسئلة أخرى. لذا أشكركم جميعًا، والرجاء عدم مبارحة أماكنكم. سنتابع أعمالنا مباشرةً. شكرًا.

[نهاية النص المدون]